



منذ بداية 2019.. وتوزعت على 129 مشروعاً ضمن 10 قطاعات وأنشطة مختلفة

«الصدوق الوطني» ممول مشاريع شبابية بـ 14,6 مليون دينار



مصطفى صالح

كشفت إحصائية رسمية صادرة عن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن موافقة الصندوق على تمويل عدد 129 مشروعاً، حيث بلغت قيمة تمويل هذه المشاريع نحو 14,6 مليون دينار، موزعة على 10 قطاعات وأنشطة مختلفة.

وتظهر الإحصائية التي حصلت «الأنباء» عليها، أن الصندوق قدم تمويلات، منذ بداية العام الحالي وحتى شهر مايو الماضي، لعدد 25 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً بقطاع بيع التجزئة والجملة، وقيمة هذا القطاع بالمرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي تم تمويلها، ومن حيث أعلى قيمة تمويلات للمشاريع، خلال العام الحالي.

وبلغ أكبر مشروع تم تمويله من قبل الصندوق ضمن قطاع بيع التجزئة والجملة بقيمة 246,8 ألف دينار، في حين بلغ أدنى تمويل بقيمة 32 ألف دينار.

دعم الشباب الكويتي

وقد تأسس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في أبريل 2013، حيث يهدف الصندوق لدعم الشباب الكويتي ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي للكويت.

ويعتبر الصندوق الوطني مؤسسة عامة مستقلة، تم تأسيسها برأسمال يبلغ ملياري دينار، بهدف تطوير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية والملوكة من قبل كويتيين بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال.

توزيع القطاعات

وبالعودة إلى الإحصائية، فقد جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المقدم لها تمويلات، قطاع المقاهي والمطاعم بعدد 23 مشروعاً وإجمالي تمويلات بلغت 2,09 مليون دينار، فيما جاء قطاع الخدمات الشخصية بالمرتبة الثالثة بعدد مشاريع بلغت 21 مشروعاً، حيث بلغت حجم التمويلات لهذا القطاع نحو 2,6 مليون دينار.

وحل قطاع الخدمات والتجارة الإلكترونية بالمرتبة الرابعة بعدد مشاريع بلغ 17 مشروعاً بقيمة إجمالية للتمويلات بلغت 1,29 مليون دينار، فيما جاء قطاع الترفيه والأنشطة الرياضية بالمرتبة الخامسة بعدد مشاريع بلغ 12 مشروعاً، بقيمة إجمالية بلغت 1,27 مليون دينار.

وفي المرتبتين السادسة والسابعة جاء قطاعا التصنيع وتصميمات البكوير

قائمة المشاريع التي تم تمويلها من الصندوق الوطني منذ بداية 2019	القيمة
بيع التجزئة والجملة	2,720,878
مقاهي ومطاعم	2,092,472
تجارة إلكترونية	1,297,302
تصنيع	2,340,697
زراعة	446,325
تصميمات وديكورات وتجميل	1,128,502
خدمات شخصية	2,634,849
تعليم وتدريب	378,587
ترفيه	1,272,971
صحة	326,987
الإجمالي	14,639,570

والتجميل، حيث تم تمويل كل منهما بعدد 11 مشروعاً، بقيمة إجمالي بلغت 2,34 مليون دينار لقطاع التصنيع، و1,12 مليون دينار لقطاع التصميمات والديكور والتجميل.

وفي المرتبة الثامنة جاء قطاع التعليم والتدريب بعدد 4 مشاريع بقيمة تمويل بلغت 378,5 ألف دينار، وتاسعا قطاع الصحة بعدد 3 مشاريع بقيمة 326,9

ألف دينار، وأخيراً بالمرتبة العاشرة قطاع الزراعة بعدد مشروعين بقيمة تمويلات بلغت 446,3 ألف دينار.

طريقة طلب التمويل

وبحسب بيانات الصندوق الوطني، فإنه يتم تقييم كل مشروع على حدة ويعتمد الوقت المستغرق على خصوصية كل مشروع،

فستستغرق المدة 45 يوماً، باستثناء بعض المشروعات القليلة جداً التي قد تستغرق أكثر من ذلك، فيما يتم تقديم طلب التمويل عن طريق الموقع الإلكتروني للصندوق فقط.

ويقوم الصندوق بتمويل كل المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفية والمهنية، بشرط عدم تعارضها مع قوانين الدولة أو أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن مطابقتها تلك المشروعات الالتزامات البيئية، ما ساعد العقارية والتداول بالأسهم.

ويبلغ الحد الأقصى للتمويل نحو 400 ألف دينار، على ألا يتجاوز رأسمال المشروع 500 ألف دينار، ولا توجد فائدة على هذه التمويلات، ولكن توجد رسوم التكلفة تدفع من قبل العميل للصندوق نظير الخدمات التي يقدمها له، وبحسب بواقع 2% من قيمة التمويل، وذلك لمرة واحدة فقط.

التمويل الأكبر والأصغر

وبحسب الإحصائية، فإن أكبر قيمة تمويل قدمها الصندوق الوطني خلال العام الحالي بلغت 397,6 ألف دينار، وكانت من نصيب مشروع بقطاع التصنيع، تلاه

تمويل بقيمة 305,9 آلاف دينار بالقطاع نفسه، وأيضاً تمويل بقيمة 296 ألف دينار لمشروع صناعي، وفي المقابل، جاءت أقل التمويلات من نصيب مشروع بقطاع الصحي، حيث بلغت قيمة تمويله نحو 16,4 ألف دينار، تلاه مشروع بالقطاع الترفيهي والأنشطة الرياضية بقيمة 30 ألف دينار، ثم مشروع قطاع التجزئة والجملة بقيمة 32,7 ألف دينار.

تصدر الإشارة إلى أن الصندوق الوطني أعلن قبل فترة عن بعض الأنشطة الموقوفة التي لا يقبل تمويلها ومن أبرزها المدارس العربية والأجنبية ومعاهد التدريب والتأهيل وتعليم قيادة السيارات ومحطات غسل السيارات والمستشفيات وصالونات المسحقات ومكاتب الحمامة وبيع التبغ وشققاته والصحف والمجلات والأسلحة والخنازير وبيع اسطوانات الغاز وكسارة الصليوخ وإنتاج المنتجات الذهبية واللحوم والطيور المنلجة منها والحبة والتداول بالأسمه والسندات والعملات الإلكترونية وشركات الصيرفة والتداول وأعمال الصيرفة من بيع وشراء العملات والشيكات.

يتم تسويقه على «فيسبوك» من جهة مجهولة

«المالية»: إنشاء الكويت منصة للتداول بالعملة الرقمية.. غير صحيح



نفت وزارة المالية ما يتم تسويقه على منصة «فيسبوك» من قبل جهة مجهولة عن إنشاء الكويت منصة للتداول بالعملة الرقمية والاستثمار بها، والذي تم عرضه على أنه تصريح داعم لهذه العملة الرقمية من وزير المالية د.نايف فلاح الجحرف باللغة الإنجليزية. وأكدت الوزارة أن التصريح مفبرك على موقع إخباري وهمي، والهدف منه جذب القارئ إلى رابط ليتم من خلاله الاحتيا على القارئ والتمكن من الجهاز الذي يستخدمه لقراءة الخبر.

وقالت وزارة المالية إنه جار التواصل مع إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية للتحرري واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها كونها تضر بسمعة الكويت. وتحت وزارة المالية المواطنين والمهتمين بأخبار الوزارة بعدم التعامل مع مثل هذه الروابط وأخذ الأخبار

من مصادر موثوقة مثل وكالة الأنباء الكويتية والحسابات الرسمية للوزارة على قنوات التواصل الاجتماعي تويتر وانستغرام.

فرصة أخيرة لتعديل أوضاعها وإعادة هيكلتها

لجنة توفيق الأوضاع في «التجارة» توافق على تجديد تراخيص الشركات المنتهية



رباب الجوهري

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان لجنة توفيق الأوضاع في وزارة التجارة والصناعة وافقت على تجديد تراخيص الشركات المنتهية تراخيصها لمدة عام.

وأضافت المصادر ان «التجارة» سبق وجمدت تراخيص شركات افراد واشخاص على خلفية مخالفة اشتراطات الاستمرار في مواولة النشاط وعدم تجديده خلال المدة المقررة قانوناً وفقاً لأحكام قانون تراخيص المعاملات التجارية الجديد ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية المتعلقة بها

الا ان اللجنة التي شكلت قررت التجديد للشركات الموقوفة التي منحت أكثر من فرصة للتجديد. وقد لجأت الوزارة الى تشكيل اللجنة لمساندة الشركات المخالفة حيث فضلت التجارة منحها فرصة أخيرة لتعديل أوضاعها والإسراع إلى إعادة هيكلة كياناتها وحل الإشكالية المتكررة التي تكمن في تراخيصها المنتهية لأسباب مختلفة.

وأشارت المصادر إلى ان «التجارة» تكف حالياً على وضع أسس ونظم معلوماتية جديدة أكثر فاعلية والتزاماً لحصر الشركات المخالفة

والتي لا تقوم بتجديد تراخيصها، لافتة الى ان التجارة منحت العديد من الشركات في السابق أكثر من فرصة لمعالجة أوضاعها الا ان البعض يعتمد عدم اتباع التعليمات ويتجاهل تطبيق القانون، وهو ما من شأنه ان يعرضها للشطب دون رجعة من سجل الشركات ما يعكس سلباً على آلية عمل تلك المؤسسات، مشيرة الى ان الاشتراطات الجديدة والفعالة التي وضعتها التجارة امام الشركات خلال العام الماضي حثت بالعديد الى التفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ قرار تأسيس شركة.

البنك المركزي يدعو شركات لتوفيق أوضاعها قبل 30 سبتمبر

وأصدر بنك الكويت المركزي تذكيراً للشركات والمؤسسات الممارسة لنشاط نظم الدفع والتسوية الإلكترونية، وذلك لتوفيق أوضاعها خلال مهلة أقصاها 30 سبتمبر الجاري.

وحدد «المركزي»، وفق تغريدة على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، نحو 6 متطلبات للقيّد، على رأسها مستندات التأسيس واستراتيجية الشركة

وخطة العمل، إلى جانب وصف النشاط والسياسات والإجراءات، ونظام إدارة المخاطر، إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية، وآلية حل المنازعات.

وتضمنت الشروط خطاب ضمان نهائي لصالح بنك الكويت المركزي بمبلغ 100 ألف دينار في حالة مواولة النشاط، وفي حالة الوكيل وجود إقرار منه بالرغبة في القيد والالتزام بالتعليمات حيال قيده.

تفجيرات «أرامكو» تهوي بأسواق الخليج

50% من سيولة البورصة لسهمي «بيتك» و«الأهلي المتحد»

«مجموعة الصناعات»: موافقة على إصدار سندات بـ 30 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على إصدار خاص لسندات دين.

وقالت «مجموعة الصناعات»، في بيان للبورصة أمس، إن السندات بقيمة اسمية لا تتجاوز 30 مليون دينار، ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ الإصدار. وأوضحت الشركة أن المجموعة ترغب في طرح وتسويق هذه الأوراق المالية بالكويت.

ونذكر «صناعات» أنه سيتم إعداد نشرة إكتتاب وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

«سفن» توقع عقداً بـ 4 ملايين لصالح «البتترول الوطنية»

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن توقيع عقد بقيمة 4,018 ملايين دينار لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية. ولمدة 62 شهراً.

وقالت «سفن» في بيان للبورصة أمس، إن العقد يتعلق بتنظيف وإزالة ترسبات الفحم من سخانات متعددة باستخدام طريقة الكشط في مصافي «البتترول الوطنية». وأوضحت الشركة أن العقد سيمنتج عنه تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية لـ «سفن» للفترة من عام 2019 حتى 2024.

33,143 مليار دينار.

تراجع أسواق الخليج

وعلى صعيد الأسواق الخليجية، فقد تراجعت بورصات الخليج في تعاملات أمس بشكل جماعي وفي مقدمتها السوق السعودي، وسجلت بورصات الخليج خسائر محدودة، حيث تراجعت بورصة دبي بنسبة 0,6%، وتراجعت بورصة أبوظبي بنسبة 0,4%، وبورصة الكويت بـ 0,3%، وبورصة قطر بـ 0,6%، وكذلك بورصة البحرين بنسبة 0,7%، فيما غردت بورصة مسقط خارج السرب بمكاسب طفيفة بلغت 0,02%.

وتراجع مؤشر الأسهم السعودية 3% عند الافتتاح، ليعود ويقلص خسائر الجلسة بأكثر من النصف، وهبط سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، أكبر شركة بتروكيماويات في المملكة، 3,5%، بعد أن أعلنت عن نقص في إمدادات اللقيم بنحو 49% عقب الهجوم.



تراجع جماعي لمؤشرات البورصة أمس

وتصدر السهمان خلال تداولات أمس، المركزين الأول والثاني من حيث أنشط كميات التداول ببورصة الكويت، حيث بلغت أحجام تداول السهمين معا 29,12 مليون سهم تعادل نحو 35,5% من إجمالي كميات السوق

والأسهم النهائي بين البنكين، كما أعلن «الأهلي المتحد» أمس على موقع البورصة، عن اعتماد معدل تبادل الأسهم على أساس 2,325 سهم «أهلي متحد» مقابل كل سهم «بيتك» مع رفع توصية للجمعية العمومية بالموافقة.

شهدت بورصة الكويت تراجعاً جماعياً لمؤشرات انبهاية جلسة أمس، وذلك على وقع استهداف منشآت نفطية تابعة لأرامكو السعودية في حريف وبقيق، نتج عنها حرائق تمت السيطرة عليها. ورغم انخفاض السوق، إلا أن السيولة ارتفعت بنسبة 6% مقارنة مع جلسة تعاملات الخميس الماضي، إذ بلغت السيولة 33,4 مليون دينار على وقع عمليات تداول قوية على أسهم قيادية في مقدمتها سهم بيتك وأهلي متحد (البحرين) باستحوذاهما على 16,5 مليون دينار من إجمالي السيولة المتدفقة للسوق تشكل نحو 50% من إجمالي السيولة البالغة 33,4 مليون دينار.

شريف حمدي

وجاءت التدفقات على السهمين بشكل لافت على وقع إعلان «بيتك» أنه اعتمد نتائج دراسات الفحص الذاتي للجهة واعتماد معدل تبادل

السهمين بشكل لافت على وقع إعلان «بيتك» أنه اعتمد نتائج دراسات الفحص الذاتي للجهة واعتماد معدل تبادل